

النفط الكويتي يرتفع إلى 60.54 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1ر33 دولار في تداولات أول امس ليبلغ 60,54 دولار امريكي مقابل 59,21 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المنع من

مؤسسة البترول الكويتية . وفي الأسواق العالمية انخفضت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق 2ر1 دولار لتبلغ عند التسوية 60,48 دولار

للبرميل. وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تساس الوسيط دولارا لتسجل عند التسوية 51,59 دولار للبرميل.

alwasat.com.kw

4.2 مليون دينار تكلفة خلق فرصة عمل «واحدة» بمشروع «الوقود البيئي»

«الشال»: الحكومة تنازلت عن الإصلاح المالي وتسامحت عن الهدر والفساد



عن المالية العامة وسوق العمل قال تقرير النشال الأسبوعي أن صلب اهتمام السياسات الاقتصادية في أي دولة العمل، أي قدرة أي اقتصاد على توفير العدد الكافي والمستدام من فرص العمل للمواطنين من زاويتي الكم والنوع، لذلك يعتبر التعليم والتدريب وقيم العمل والإنتاج، كمحركات لمستقبل فرص العمل المستهدفة. وفي العالم المتقدم والناشئ والنامي، تعتبر إحصاءات سوق العمل الشهريّة أهم المؤشرات التي يستخلص من نتائجها مسار إدارة الاقتصاد، لذلك تتأثر كل السياسات الأخرى إيجابياً وسلباً مع تطورات أرقام البطالة في سوق العمل. وتعطي أولوية قصوى للإستثمارات التي تخلق فرص عمل أكثر وأفضل، ونوعية النمو الاقتصادي تقاس من زاوية النجاح في بلوغ أي اقتصاد مستوى العمالة الكاملة والمستدامة.

في الأسبوع الفائت صرح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بأن مشروع الوقود البيئي التي سوف يستغرق زمن إنجازها حتى نوفمبر 2019 نحو 9 سنوات، وبتكلفة إجمالية بحدود 4.6 مليار دينار كويتي، سوف يخلق عند تشغيله نحو 1100 فرصة عمل مواطنة. ومع افتراض دقة أرقام التكلفة وزمن الإنجاز وما يخلقه المشروع من فرص عمل، ذلك يعني بأن تكلفة خلق فرصة عمل مواطنة واحدة تبلغ في هذا المشروع نحو 4.2 مليون دينار كويتي. ولأن المشروع عات الكبري لا تحتاج إلى عمالة كثيفة، إستعارت الكويت منذ بضعة سنوات فكرة المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة، وخصصت لها صندوق برأسمال لمباري دينار كويتي، ومقدر له تمويل 2727 مشروعا تخلق 3500 فرصة عمل، ولكنها إستعارت غاب عنها الوعي بالهدف الحقيقي، حيث قدرت خلق 1.3 فرصة عمل لكل مشروع صغير، ومن دون تحديد هوية المشروعات المرغوبة لتتنسق مع الأهداف العامة للدولة، أي أن المشروعات الكبيرة والصغيرة عاجزة عن خلق فرص عمل.

النفط، عادت المشروعات الشعبية إلى الساحة، فالحكومة تنازلت عن مبدأ الإصلاح المالي مع تسامح فاضح عن الهدر والفساد، والنواب قدموا سيلاً من مشروعات شعبية تقرب بلوغ المالية العامة عجزها عن الإستدامة. فالإدارة العامة لم تقف رغم صدمة الهبوط الحاد في أسعار النفط، ورغم التوقعات التي تقدر أسعاراً للنفط في العام الجاري 2019 بحدود 60 دولار أمريكي للبرميل في أحسن الأحوال، مع مستقبل غامض لها، أي أن الفائض الطفيف المتوقع في الموازنة العامة قد يتحول إلى عجز مع نهاية شهر مارس القادم ليضيف سنة مالية خامسة من عجز متصل.

الكويت إستعارت منذ بضعة سنوات فكرة المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة

في أرقام البطالة المقنعة، والنتيجة، لا إقتصاد مستدام، و لا مالية عامة مستدامة، ولا سوق عمل مستدام.

في أرقام البطالة المقنعة، والنتيجة، لا إقتصاد مستدام، و لا مالية عامة مستدامة، ولا سوق عمل مستدام.

في أرقام البطالة المقنعة، والنتيجة، لا إقتصاد مستدام، و لا مالية عامة مستدامة، ولا سوق عمل مستدام.

«الوقود البيئي» لا يخلق سوى 7 بالمئة من معدل الوظائف المطلوب في سنة واحدة

استحوذوا على 73.5 بالمئة من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة

3.490 مليار دينار قيمة مبيعات المستثمرين الكويتيين في البورصة



متداولون في البورصة

قال تقرير النشال عن خصائص التداول في بورصة الكويت 2018 ، لقد أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طابقاً لحسنة المتداولين» عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، استحوذوا على 37% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (48.9% معدل عام 2017) من 35% و إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (48.7% معدل عام 2017). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.602 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهماً بقيمة 1.519 مليار دينار كويتي. ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً ونحو 83.925 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 36.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (21.5% للفترة نفسها 2017) و 28.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (21.1% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.580 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.229 مليار دينار كويتي. ليصبح صافي تداولاته هو الوحيد شراءً ونحو 350.361 مليون دينار كويتي.

والثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 23.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (22.3% للفترة نفسها 2017) و 20.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (21% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.010 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 897.651 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً ونحو 112.657 مليون دينار كويتي. وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الإستثمار. فقد استحوذ على 11.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (7.7% للفترة نفسها 2017) و 7.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (8.9% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 439.919 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 340.140 مليون دينار كويتي. ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً ونحو 153.780 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون

قطاع المؤسسات يستحوذ على 36.4 بالمئة ليصبح ثاني أكبر المساهمين

في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 600.943 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (8.1% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيون شراءً بنحو 330.865 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى ازدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة وتقسيم أسواقها وإدراج بعض شركاتها على مؤشرات أجنبية.

ولبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 5.6% (3.7% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 244.729 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشترَاة نحو 5.1% (4.2% للفترة نفسها 2017) أي ما قيمته 218.998 مليون دينار كويتي. ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً ونحو 25.731 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 77% للكويتيين، و 17.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 5.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.4% للكويتيين، و 8.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2017، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس

قال تقرير النشال عن سوق العقار المحلي 2018 أنه وفقاً للبيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق-، بلغت سيولة السوق العقاري لعام 2018 نحو 3631 مليون دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته 52.5% مقارنة بمسئوى سيولة عام 2017 التي بلغت نحو 2382 مليون دينار كويتي. وبلغت سيولة النصف الثاني من عام 2018 نحو 2004 مليون دينار كويتي، وكانت أعلى من سيولة النصف الأول من عام 2017 والبالغة نحو 1627 مليون دينار كويتي، بما يعطي مؤشر على الاتجاه التصاعدي، بما يوحي بإحتمال وتيرة التصاعد في بدايات عام 2019.

وبين الرسم البياني أعلاه، أداء سوق العقار المحلي على مدى 15 سنة، فقد بدأ السوق العقاري بانخفاض على عام 2004. ليصل مستوى سيولته إلى نحو 2759 مليون دينار كويتي، ولتستمر مؤشرات ضعفه في عام 2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار كويتي وكان سوق الأسهم يومها نشطاً. وبدأت سيولة السوق في التحسن في عام 2006، حيث بلغت 2729 مليون دينار كويتي، وكان عام تصحيح في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمرت في الارتفاع في عام 2007 وسجلت نحو 4447 مليون دينار كويتي. ولكنه سرعان ما تراجع مرة أخرى في عام 2008 -عام أزمة العالم المالية-، واستمر تراجع في عام 2009 الذي حقق فيه أدنى مستوى سيولة منذ عام 2004 حين بلغت نحو 1878 مليون دينار كويتي، ثم تعافى من جديد في عام 2010، واندأ التعافي إلى عام 2014، ليحقق أعلى مستوى له للفترة 2004-2018 عند 4992 مليون دينار كويتي.

ثم بدأ انخفاض السيولة في عام 2015 لتبلغ سيولته نحو 3318 مليون دينار كويتي، واستمر هذا الانخفاض في عام 2016 ليصل مستوى السيولة إلى نحو 2493 مليون دينار كويتي وهي الحقبة التي تدهورت فيها أسعار النفط. وامتد الانخفاض حتى عام 2017 رغم التحسن في مستوى أسعار النفط آنذاك، حينها بلغت سيولة السوق نحو 2382 مليون دينار كويتي، لتتبع السيولة مجدداً إلى نحو 3631 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2018، كما سلفنا، وهو أفضل مستوى للسوق خلال الأربع سنوات الماضية. وحقق سيولة نشطة لسوق السكن الخاص ارتفاعاً في عام 2018، حيث بلغت عقود ووكالات نحو 1383 مليون دينار كويتي، وبلغت مساهمتها النسبية نحو 38.1% من سيولة السوق، وهي أدنى من نسبة مساهمتها في عام 2017 والبالغة نحو 55.1%، وبلغت نسبة ارتفاع

سيولة نشاط السكن الخاص ارتفعت ببلوغ العقود والوكالات 1383 مليون دينار

سيولة نشاط السكن الخاص نحو 5.3% مقارنة بعام 2017. وارتفعت سيولة نشاط السكن الاستثماري، إلى نحو 1652 مليون دينار كويتي، مع ارتفاع في نسبة مساهمته في سيولة السوق إلى نحو 45.5%. فيما كان نصيبها نحو 29.5% من سيولة السوق في عام 2017، وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 135.4% مقارنة بعام 2017. واستحوذ نشاط السكن الخاص والاستثماري على ما نسبته 83.6% من سيولة سوق العقار في عام 2018، تاركين نحو 16.4% من السيولة للنشاط التجاري ونشاط المخازن. وارتفعت تداولات النشاط التجاري، لتصل إلى نحو 578 مليون دينار كويتي وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 60.6%. وارتفعت نسبة مساهمته من مجمل سيولة السوق إلى نحو 15.9% في عام 2018، فيما كان نصيبه نحو 15.1% من سيولة السوق في عام 2017. وانخفض معدل قيمة الصفقة الواحدة في نهاية عام 2018 للسكن الخاص لتصل إلى نحو 320.2 ألف دينار كويتي، من مستوى 335.1 ألف دينار كويتي في عام 2017. وانخفض أيضاً معدل قيمة الصفقة الواحدة في النشاط التجاري إلى نحو 4.377 مليون دينار كويتي، بعد أن كان نحو 5.068 مليون دينار كويتي في عام 2017. بينما ارتفع معدل الصفقة الواحدة للسكن الاستثماري إلى نحو 922.3 ألف دينار كويتي من نحو 614.9 ألف دينار كويتي، وارتفع المعدل للصفقة في تداولات القطاع العقاري كلها في عام 2018 بنسبة 25.2%.

القطري في المركز الأول بارتفاع نحو 20.8 بالمئة

السوق الكويتي يحتل المركز الثالث في الشرق الأوسط بمكاسب مؤشره

جميع الأسواق المالية عدا مؤشر بورصة الكويت، طابقاً لمؤشر النشال، ليحل في المركز الأول بارتفاع بلغت نسبته نحو 10.6%، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 6.6%. وبالمركز الرابع عشر، بين هذه الأسواق، لعام 2017. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الانخفاض، للأسواق بمجملها، المدرجة في الرسم البياني، بلغ نحو 10.8% - في نهاية عام 2018، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 14.7% خلال عام 2017. ويشير الرسم البياني رقم (3)، إلى أداء 12 سوقاً مالياً متنقاة في الشرق الأوسط، حيث حققت 5 أسواق نمواً موجباً وتراجعت 7 أسواق، واحتلت بورصة الكويت المرتبة الثالثة، ضمن 12 سوقاً مالياً في الشرق الأوسط في مكاسب مؤشرها، وفقاً لمؤشر النشال، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات، مقابل الدولار الأمريكي. وبلغ معدل النمو/الخسارة، غير المرجح، لمؤشرات تلك الأسواق، نحو 3.6% - بعد الارتفاع بنسبة بلغت نحو 4.6% في عام 2017، أي أن أداء أسواق الشرق الأوسط كان أفضل في عام 2017.

وحقق السوق القطري المركز الأول خلال العام بارتفاع بنحو 20.8%، تلاه السوق التونسي بارتفاع بنحو 15.8%، ثم السوق الكويتي كما ذكرنا بارتفاع بنحو 10.9% وفقاً لمؤشر النشال. وارتفع السوق السعودي بنحو 8.3%، ثم السوق البحريني بارتفاع طفيف بنحو 0.4%. بينما حقق السوق الإماراتي أكبر معدل تراجع بنحو 24.9% - تلاه السوق التركي بمعدل تراجع بلغ نحو 20.9% - بعد تصدده لأسواق الشرق الأوسط الراجعة في نهاية العام الفائت بارتفاع بنحو 47.6%.

فيما يخص أداء بورصة الكويت مقارنة بأسواق مالية خارجية قال تقرير النشال لقد انخفض أداء معظم مؤشرات أسواق العالم، خلال عام 2018 مقارنة بأداء عام 2017، فمؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» «MSCI»، للعالم فقد نحو 10.4% - مع نهاية العام، مقارنة بارتفاع في المؤشر نفسه، في عام 2017 بنحو 20.1%. وشمل الانخفاض، في عام 2018، مؤشر «MSCI»، للولايات المتحدة، الذي انخفض، بما نسبته 6.3% - ويعتبر وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره، كبيران جداً، على بقية الأسواق العالمية، كما انخفض المؤشر الشامل للامريكيتين، بنسبة بلغت نحو 7.1% -، مع مؤشر «MSCI»، الشامل لأوروبا، فقد انخفض بنسبة 17.3% -، وانخفض المؤشر ذاته -إذنا استغنيا المملكة المتحدة- بنحو 17.1% -، وكان وضع آسيا مائلاً لوضع الأسواق الأوروبية، وعظمها، فمؤشر «MSCI»، لآسيا/الهندي، انخفض بنحو 15.6% -، مقارنة بارتفاع في عام 2017 بنحو 28.7% - وانخفض المؤشر الياباني بنحو 14.5% -، وانخفض مؤشر أسواق العالم بنحو 16.4% -، لو استغنيا منه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك نقل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

ويعرض الرسم البياني، رقم (2)، للبلاد المقارن لنمو (أو تراجع) المؤشرات، لمجموعة متنقاة من الأسواق المالية، الرئيسية، (16 سوقاً مالياً)، من خلال عام 2018. بما في ذلك بورصة الكويت، من دون وبارتفاع بلغت نسبته 6.7% خلال شهر ديسمبر 2018.